مجلس النواب
فريق العدالة و التنمية
الرقم :22044

الرباط في : 26/11/2020

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

محدودية الخدمات الإدارية الإلكترونية وغلبة الخدمات التفاعلية عليها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،
عكفت الحكومة في الولاية السابقة (2011-2016) على إعداد خارطة لتكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، والتي كان من بين أهم أهدافها التوفر على قاعدة بيانات حول الخدمات على الإنترنيت. ويتبين من خلال الرصد أن عدد هذه الخدمات قد شهد ارتفاعا معتبرا من 224 خدمة سنة 2008 على 388 خدمة سنة 2014. غير أن المجلس العلى للحسابات في تقريره حول "تقييم الخدمات على الإنترنيت الموجهة للمتعاملين مع الإدارة" الصادر في سنة 2020، قد أشار إلى العديد من النقائص التي طبعت عمل الحكومة في هذا الصعيد، لا سيما التركيز على البعد الكمي في إغفال للبعد النوعي المركز على الجودة والفعالية ويسر الولوج. وقد أكد التقرير أن السبب الأساس في التقدم الكمي في عدد الخدمات الإنترنت يرجع بالأساس إلى هيمنة الخدمات التفاعلية والخدمات شبه المعاملاتية، في حين أن عدد الخدمات المعاملاتية والتي تسمح بإنجاز معاملة على الإنترنيت والتوصل بخدمة والخدمات المندمجة والتي تسمح بإنجاز معاملة على الإنترنت مع العديد من المؤسسات قد ظلا محدودين.
لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:
- عن المجهودات التي تبذلونها من أجل المراكمة على المنجزات المحققة في هذا المجال؟
- وكذا، المجهودات المتعلقة بتنويع هذه الخدمات وتجويدها لتشمل مختلف الخدمات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:

الطويل محمد,بوجمعة مريمة,بقالي نجيب